رئيس كتلة فتح يؤكد ان برنامج الحكومة يقترب كثيراً من برنامج حركته.. والجهاد الاسلامي لن تشارك

هنية: لن تكون هناك محادثات سلام بين الحكومة واسرائيل

غزة ـ «القدس العربي» ـ من اشرف الهور:

احبط رئيس الوزراء الفلسطيني اسماعيل هنية أي امال بأن تسعى حكومة وحدة وطنية فلسطينية جديدة لاجراء محادثات سلام مع اسرائيل.

واستقبلت اسرائيل والولايات المتحدة بتشكك التشكيل المزمع لحكومة وحدة وطنية والذي اتفق عليه هنية مع الرئيس محمود عباس الاثنين كوسيلة لانهاء العزلة الدولية للفلسطينيين التي فرضت على الحكومة التي تقودها حماس في اذار (مارس) الماضي واستعادة المساعدات الغربية.

لكن الاتحاد الاوروبي كان أكثر ايجابية حيث أبدى اعتقاده بأن هذه الحكومة قد تعطي دفعة لعملية السلام في الشرق الاوسط. وحين سألته رويترز ان كانت الحكومة الجديدة ستتفاوض مع الدولة اليهودية قال هنية «لا. المفاوضات لها علاقة بمنظمة التحرير وليس بالحكومة».

وكان هنية الذي يرجح أن يرأس الحكومة الجديدة قد قال فيما سبق انه لن يعترض على تفاوض عباس مع اسرائيل من خلال منظمة التحرير لكن أي اتفاق يجب أن يقره المجلس التشريعي الذي تتمتع حماس بأغلبية فيه.

وكانت اسرائيل قد قالت انها لن تجري محادثات مع أي حكومة فلسطينية لا تقبل بالشروط الثلاثة التي حددها رباعي الوساطة للسلام في الشرق الاوسط وهي الاعتراف باسرائيل ونبذ العنف وقبول اتفاقات السلام المؤقتة. لكن اصرار حماس على عدم الاعتراف باسرائيل أثار تساؤلات بشأن ما اذا كان تشكيل ائتلاف سيلبي مطالب الغرب ويهدئ التشكك من قبل اسرائيل.

ويعتقد بعض الدبلوماسيين الغربيين والمحللين أن الاتحاد الاوروبي قد يقبل بأقل مما تريده واشنطن ويتصل بالوزراء من غير أعضاء حركة حماس في حكومة الوحدة.

ومن جهته اكد عزام الاحمد رئيس كتلة حركة فتح في المجلس التشريعي الفلسطيني امس ان برنامج حكومة الوحدة الوطنية الذي جرى التوصل اليه بين الرئيس محمود عباس حماس يقترب كثيراً من برنامج حركة فتح.

وقال الاحمد في تصريحات لاحدى الاذاعات الفلسطينية ان البرنامج الذي جرى التوصل اليه ليكون اساسا لحكومة موحدة قادمة لا يختلف في جوهره مع برنامج حركة فتح الذي تتبناه وقادت به منظمة التحرير الفلسطينية».

واشار الاحمد الى انه رغم الاتفاق فان هناك نقاط خلاف ستبقى حتماً، منوهاً الى انه من حق حركة فتح وغيرها من الفصائل الفلسطينية العمل على امتلاك الحكومة والقرار بشكل كامل.

واوضح الاحمد ان حركة حماس اعطت الرئيس عباس موافقة نهائية على ان تكون مبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية اساسا لبرنامج الحكومة الموحدة ولتحرك منظمة التحرير الفلسطينية نحو احياء عملية السلام كما انها اكدت احترامها والتزامها بما وقعت عليه منظمة التحرير الفلسطينية مع كافة الاطراف الدولية ومن بينها اسرائيل، مشيراً الى ان محصلة هذه المواقف وهذا البرنامج يمكن القول ان الحكومة الموحدة ستكون مقدمة لازالة اسباب الحصار الدولي وانهاء الجمود الذي اصاب القضية الفلسطينية طوال الشهور الماضية. واعتبر الاحمد ان هذه المواقف لا تمثل وحدها تراجعاً في مواقف حركة حماس لانها كان لديها استعداد للتراجع منذ فترة طويلة خاصة حين اعلنت امكانية قبولها تهدئة مع اسرائيل طويلة الامد.

ونوه الاحمد الى ان اسباب التراجع هو وجود ضغوط دولية واقليمية ومواقف جديدة للاخوان المسلمين اثرت على مواقف حماس، كذلك وجود حالة من التراجع في القضية الفلسطينية وفي منجزات الشعب الفلسطيني التي حققها بفعل التضحيات الجسام اضافة الى آثار الحصار المفروض طوال ستة شهور وضغط الشارع الفلسطيني.

الى ذلك فقد علمت «القدس العربي» من مصدر مطلع انه تم تأجيل اجتماع كان من المقرر عقده امس بين قيادات من حركة فتح واخرى من حركة حماس الى موعد لاحق.

وقالت المصادر ان الاجتماع كان مخصصا للتباحث في برنامج وشكل حكومة الوحدة الوطنية التي تجري الاستعدادات لاتمام شكلها النهائي خلال الايام المقبلة.

واوضحت المصادر ان الاجتماع لن يتطرق فيه الطرفان لموضوع توزيع الحقائب الوزارية في حكومة الوحدة.

وفي ذات السياق اعلنت حركة الجهاد الاسلامي عن عدم المشاركة في حكومة الوحدة الوطنية التي سيتم تشكيلها خلال الايام القليلة القادمة.

وقال نافذ عزام القيادي في الحركة في اتصال مع «القدس العربي» «ان حركة الجهاد لن تشارك في اي حكومة فلسطينية قادمة نظراً لموقفها القاضي بعدم المشاركة ولكنها ستقدم كل الدعم لها لكي تنجح في تخفيف المعاناة عن شعبنا الفلسطيني ولكي تحافظ على حقوقه وثوابته».

واشار عزام الى ان حركته شعرت بارتياح كبير للاتفاق الذي تم بين الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس وزرائه اسماعيل هنية بخصوص امكانية تشكيل حكومة وحدة وطنية تشارك فيها كافة الفصائل، معرباً عن تفاؤله بذلك لانها تعتبر فرصة للخروج من الأزمة الخانقة التي يمر بها الشعب الفلسطيني.

سيدة فلسطينية تجلس على انقاض منزل قريبها المدمر في قرية زعترة في الضفة الغربية

استشهاد فتى برصاص جنود اسرائيليين في بيت لحم

فصيلان فلسطينيان يعلنان مسؤوليتهما عن قتل ضابط إسرائيلي والاستيلاء على سلاحه في غزة

غزة ـ «القدس العربي» ـ من أشرف الهور:

استشهد فتى فلسطيني في الثالثة عشرة من العمر امس الثلاثاء اثناء عملية عسكرية للجيش الاسرائيلي في مدينة بيت لحم بالضفة الغربية المحتلة.

وفي غزة أعلنت كتائب عز الدين القسام التابعة لحركة حماس ولجان المقاومة الشعبية مسؤوليتهما عن قتل ضابط اسرائيلي في كمين نصبته مجموعة من المسلحين التابعين للفصيلين عند الحدود الشرقية لوسط قطاع غزة.

وقال بيان مشترك صدر عن الفصيلين ان مقاومين اثنين تمكنا من قتل ضابط إسرائيلي وجرح جنديين آخرين في كمين مسلح نصباه على بعد 500 متر من الحدود الشرقية لمخيم المغازي وسط القطاع صباح أمس أثناء قيام قوات إسرائيلية راجلة بمحاولة توغل في المخيم. وأكد البيان أن المسلحين الذين نفذوا الهجوم استولوا على سلاح الضابط القتيل وهاتفه الخليوي وأنهم تمكنوا من العودة بسلام.

وجاء في البيان «أن بعض آليات الاحتلال تقدمت أمس شرق مخيم المغازي في محاولة للتوغل في المنطقة وبدأت القوات الإسرائيلية الراجلة بالتحرك ظناً منها أنها ستكون في نزهة ولكن أعضاءنا كانوا قد كمنوا لها في غرفة في نهاية شارع المحطة إلى الشمال من موقع كيسوفيم الإسرائيلي وتمكنوا من قتل الضابط». وأكد شهود عيان فلسطينيون يقطنون تلك المنطقة أن اشتباكات عنيفة وقعت في المنطقة تلاها هبوط مروحية إسرائيلية في المكان نقلت الضابط إلى إحد المستشفيات الإسرائيلية وقد اعترفت مصادر عسكرية إسرائيلية بمقتل جندي إسرائيلي في اشتباكات وقعت بمنطقة أبو العجين شرق دير البلح، مشيرة إلى أن طائرة مروحية قامت بنقله إلى مستشفى سوروكا بمدينة بئر السبع للعلاج إلا انه توفي متأثراً بجراحه الخطيرة. وأشار البيان العسكري الصادر عن الفصيلين أن الهجوم يأتي ضمن عملية «وفاء الأحرار» للتصدي لعدوان الاحتلال على قطاع غزة. وقال شهود عيان فلسطينيين من سكان المنطقة ان قوة عسكرية اسرائيلية مؤلفة من خمس دبابات وعدد من الجرافات تساندها مروحيات عسكرية توغلت في منطقة أبو العجين شرق. وأشار الشهود إلى أن الجرافات شرعت بتجريف أراض زراعية في تلك المنطقة وسط إطلاق نار كثيف.

وفي موضوع ذي صلة أغارت الطائرات الحربية الإسرائيلية فجر أمس على منزل يعود لأحد نشطاء حركة حماس في مدينة غزة. وأعلنت مصادر أمنية فلسطينية أن طائرة حربية إسرائيلية أطلقت صاروخا باتجاه منزل ماهر الرملي المكون من طابقين مما أدى إلى إلحاق إضرار جسيمة به.

وادعت مصادر عسكرية في جيش الاحتلال الإسرائيلي ان المنزل المستهدف يستخدم لتخزين أسلحة.

إلى ذلك فقد أكدت مصادر في سرايا القدس الجناح المسلح لحركة الجهاد الاسلامي ان مجموعة تابعة لها نجت من قصف جوي إسرائيلي للسيارة التي كانت تقل تلك المجموعة، موضحةً ان طائرات حربية صهيونية أطلقت مساء ليلة اول أمس صاروخين نحو عدد من عناصرها في مدينة رفح إلا أنهم نجوا من محاولة اغتيال محققة .

وأشارت المصادر إلى أن الصاروخين سقطا بالقرب من عدد من المخازن التجارية في مخيم يبنا بمدينة رفح مما اوقع إضرارا فيها دون أن يبلغ عن وقوع اصابات في صفوف المواطنين أو المجموعة المستهدفة.

التقى موراتينوس الذي اكد دعم الاتحاد الاوروبي للحكومة الوطنية

الرئيس عباس يعد الموظفين الفلسطينيين بوصول رواتبهم قبل شهر رمضان

غزة ـ «القدس العربي» ـ من اشرف الهور:

وعد الرئيس الفلسطيني محمود عباس امس بايصال رواتب الموظفين الذين يعملون في مؤسسات ووزارات السلطة الفلسطينية بوصول رواتبهم المتأخرة قبل حلول شهر رمضان.

واوضح عباس في كلمته امام آلاف الموظفين الذين احتشدوا في باحة المنتدى مقر اقامة الرئيس عباس بمدينة غزة بان الامور تسير في المسار الصحيح وان رواتب الموظفين ستصل قبل شهر رمضان المبارك.

وقال عباس مخاطبا الموظفين «كونوا مطمئنين اننا لن نقبل هذا الضيم لشعبنا، كونوا مطمئنين اننا نوصل الليل بالنهار من اجل انهاء هذه المعاناة والحصار».

يذكر ان عباس طالب اول امس الموظفين المضربين عن العمل للاسبوع الثاني على التالي بالعودة الى اعمالهم وانهاء الاضرابات.

وبدورها رفضت جيهان السرساوي عضو الهيئة العامة لنقابة الموظفين الحكوميين اي دعوة تطالب الموظفين بالعودة الى اعمالهم قبل تحقيق المطالب التي شرع الموظفون لتنفيذ الاضرابات من اجل تحقيقها.

واشارت السرساوي في تصريح لـ«القدس العربي» الى ان النقابة العامة للموظفين ترفض بشكل قاطع فك الاضراب بناءً على الوعودات وانها ستشرع بانهاء حالة الاضراب التي تطال معظم المؤسسات الفلسطينية فور تحقيق مطالب الموظفين التي تطالب بتقاضي رواتبهم المتأخرة منذ سبعة شهور مضت.

الجدير ذكره ان آلاف الموظفين اقتحموا امس بوابات المنتدى مقر اقامة الرئيس عباس عقب تنظيمهم مسيرة حاشدة انطلقت من امام خيمة الاعتصام التي يقيمها الموظفون بالقرب من باحة المجلس التشريعي وسط قطاع غزة اثناء اجتماع عباس مع وزير الخارجية الاسباني ميخائيل موراتينوس، مطالبين فيها عباس بايجاد حلول لمشاكلهم المتمثلة في تأخر صرف الرواتب.

كما رفع المتظاهرون يافطات تطالب اي حكومة وحدة وطنية قادمة بتحمل المسؤوليات وبحل مشاكل الموظفين.

ومن جهة اخرى قال محمود عباس امس انه يتعين على اسرائيل الافراج عن الوزراء والنواب ورؤساء البلديات المحتجزين لديها قبل تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية الجديدة

وقال عباس خلال المؤتمر الصحافي الذي عقده مع وزير خارجية اسبانيا ميخائيل موراتينوس بمقر المنتدى بمدينة غزة انه على الحكومة الاسرائيلية اطلاق سراح الوزراء والنواب واعضاء البلديات، الذين احتجزتهم في الفترة الاخيرة قبل تشكيل الحكومة الجديدة.

وقال عباس انه اذا تم لقاؤه مع رئيس الوزراء الاسرائيلي ايهود اولمرت «فلابد ان يحضر له تحضير جيد، وان يكون على رأس الاجندة التي سنتحدث بها، موضوع الاسرى الفلسطينيين».

واوضح عباس ان ما تم الاتفاق عليه في موضوع تشكيل حكومة الوحدة الوطنية يعتبر «قفزة نوعية» في الوضع الفلسطيني، منوهاً الى ان هذا يدل على ان الجميع بمن فيهم حركة حماس وحركة فتح وباقي التنظيمات تشعر بمسؤولية عالية تجاه قضايا الشعب الفلسطيني.

وقال «نحن راضون كل الرضا عما حصل ونرجو ان يلاقي ما حصل قبولاً لدى المجتمع الدولي».

وبدوره اكد موراتينوس على ان الاتحاد الاوروبي ينتظر بفارغ الصبر الانتهاء من خطوات تشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة لتقديم المساعدات اللازمة لها.

وقال موراتينوس ان عباس اطلعه على المباحثات الجارية لتشكيل حكومة الوحدة، والمبادئ التي تم الاتفاق عليها، قائلاً «اعتقد انها خطوة ايجابية وسننتظر الخطوات التي سيتم اتخاذها في الايام المقبلة»، متمنياً ان تستطيع الحكومة الجديدة اعادة فتح الابواب امام الشعب الفلسطيني من اجل العيش بحياة كريمة ومستقرة.

واكد موراتينوس خلال المؤتمر على دعم اسبانيا والاتحاد الاوروبي للرئيس عباس وللشعب الفلسطيني.

محكمة عسكرية اسرائيلية تقرر ابقاء مسؤولي حماس قيد الاعتقال ليومين على الاقل بعد دقائق من اتخاذها قرارا باخلاء سبيلهم

قاعدة عوفر العسكرية (الضفة الغربية) ـ من حسام عزالدين:

قررت محكمة عسكرية اسرائيلية امس الثلاثاء الابقاء على رئيس المجلس التشريعي عزيز الدويك ووزراء ونواب من حركة حماس قيد الاحتجاز مدة 48 ساعة اضافية رغم صدور قرار من المحكمة نفسها باخلاء سبيلهم لقاء كفالة مالية.

وجاء قرار المحكمة التي عقدت جلستها في معسكر عوفر بعد دقائق من اتخاذها قرارا باخلاء سبيل الدويك والمسؤولين من حماس وهم 18 شخصا من بينهم ثلاثة وزراء، لقاء كفالة مقدارها 25 الف شيكل (حوالي 6 الاف دولار).

واستند القاضي في قراره باخلاء سبيل المسؤولين الى عدم قناعته بمبرر اعتقالهم بتهمة الانتماء لكتلة التغيير والاصلاح المنبثقة عن حركة حماس.

وقال القاضي في سياق عرضه للقرار، ان اسرائيل كانت وافقت على مشاركة حماس في الانتخابات التشريعية «وساعدت في بعض الاحيان في تسيير الانتخابات».

واضاف «لذلك فان الادعاء بان المتهمين ينتمون الى حركة حماس غير مقنع، لان النيابة العسكرية كان بمقدورها ان تعتقل هؤلاء قبل الانتخابات وخلال الدعاية الانتخابية وليس بعد شهور من فوزهم في الانتخابات».

وبعد ان اصدر القاضي قرار اخلاء السبيل، تقدمت النيابة العامة بطلب تأجيل اجراءات اخلاء السبيل كونها تريد تقديم استئناف ضد قرار اخلاء السبيل.

ويعطي القانون الاسرائيلي النيابة العامة مدة 72 ساعة لتقديم الاستئناف، الا انه وبسبب ترافق هذه المدة مع العطلة الاسبوعية الاسرائيلية فقد قرر القاضي الموافقة على منح النيابة العامة 48 ساعة لتقديم الاستئناف.

واعتبر المحامي جواد بولص الذي ترافع عن مسؤولي حماس قرار المحكمة باخلاء سبيلهم بانه «لا يعني شيئا».

وقال بولص لوكالة فرانس برس «ما يعنينا هو ان يعود المسؤولون الى منازلهم، وهذا القرار الذي صدر اليوم من الممكن ان يتم الغاؤه في محكمة الاستئناف التي ستعقد بناء على طلب النيابة العامة».

واصدر القاضي قراره بحضور رئيس المجلس التشريعي عزيز الدويك وامين سر المجلس محمود الرمحي ووزير شؤون القدس خالد ابو عرفة ووزير الحكم المحلي عيسى الجعبري ووزير الاوقاف نايف الرجوب والنائب فضل حمدان.

واعتبر النائب عن حركة حماس فضل حمدان القرار الذي اصدره القاضي «تأكيدا على انه لا يوجد اساس قانوني لاعتقالنا».

واضاف حمدان لوكالة فرانس برس في قاعة المحكمة «نشعر بالفرحة اذا تم اطلاق سراحنا، وان تم الاستئناف على القرار واستمر اعتقالنا فان هذا سيكون دليلا على ان القرار باعتقالنا لم يكن قانونيا وانما هو قرار سياسي بحت». وجاء قرار المحكمة باخلاء سبيل نواب ووزراء حركة حماس ثم تمديد اعتقالهم لمدة 48 ساعة، في ظل الحديث عن قرب تشكيل حكومة فلسطينية جديدة، عقب التوصل الى اتفاق بين الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس الوزراء اسماعيل هنية على برنامج الحكومة الفلسطينية الجديدة.

ويعتبر محامو الدفاع ان اعتقال موكليهم منذ حوالي ثلاثة شهور كان سياسيا وليس له علاقة بالتهم الموجهة اليهم.

ولم يستبعد المحامي اسامة السعدي، احد المدافعين عن النواب والوزراء ان يتم اطلاق سراح موكليه بسبب التطورات السياسية الاخيرة على الساحة الفلسطينية. وقال السعدي لوكالة فرانس برس «هناك ترابط عضوي بين السياسة وبين ما يجري في هذه المحكمة، لان النواب والوزراء اصلا تم اعتقالهم لاسباب سياسية عقب ما جرى في غزة حينما اختطف الجندي الاسرائيلي».

واضاف «النيابة العسكرية الاسرائيلية اقرت بان اعتقال نواب ووزراء حماس جاء عقب اختطاف الجندي الاسرائيلي في غزة، لذلك فانه من الواضح ان بدء الحديث عن تشكيل حكومة فلسطينية جديدة ومفاوضات مع اسرائيل ستؤدي الى اطلاق سراحهم».

رئيس المجلس التشريعي عزيز الدويك ووزراء ونواب من حركة حماس داخل المحكمة العسكرية الاسرائيلية

واعلن رئيس المجلس التشريعي عزيز الدويك تأييده لما تم الاتفاق عليه بين عباس وهنية، ودعا المجلس التشريعي الى «التعامل بايجابية مع اي حكومة يتم تشكيلها في حال عرضت على المجلس لنيل الثقة».

وقال الدويك لوكالة فرانس برس من مكان احتجازه داخل قاعة المحكمة «هذا الوقت هو الانسب لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، ونحن نبارك هذه الخطوة».

من جهته، قال امين سر المجلس التشريعي محمود الرمحي «نبارك هذه الخطوة ونشد على ايادي عباس وهنية لان تشكيل حكومة الوحدة الوطنية هو المخرج للشعب الفلسطيني ونحن نرحب به».

وحسب محامي الدفاع عن الوزراء والنواب فان المحكمة العسكرية الاسرائيلية كانت اتخذت قبل ايام قرارا باخلاء سبيل ثلاثة نواب لحماس من مدينة القدس مقابل دفع كفالة قيمتها 15 الف شيكل، الا ان المحكمة تنتظر المدعي العسكري العام في حال اراد تقديم استئناف ضد القرار. (اف ب)

مركز حقوقي: قطاع غزة ما زال محتلا بعد عام من الانسحاب الإسرائيلي

رام الله ـ «القدس العربي» ـ من وليد عوض:

اكد مركز حقوقي ان قطاع غزة ما زال محتل بعد عام من انسحاب قوات الاحتلال الاسرائيلي منه، ومطالبا المجتمع الدولي باستمرار التعامل مع القطاع على اساس انه اراض محتلة، تنطبق عليه اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب.

واوضح مركز الميزان لحقوق الإنسان الذي ينشط في الاراضي الفلسطينية ان قوات الاحتلال تسيطر على القطاع وتتحكم بجميع معابره وان الاحتلال ما زال مستمرا.

وقال المركز في بيان صحافي بمناسبة مرور عام على انسحاب قوات الاحتلال والمستوطنين من داخل القطاع ان المعطيات والوقائع الميدانية، تثبت ان وضع القطاع القانوني لم يتغير كاراضٍ محتلة.

وشدد المركز على انه بعد مرور عام كامل على هذه الخطوة، احادية الجانب، التي حاولت إسرائيل من خلالها تضليل المجتمع الدولي والرأي العام العالمي، بانتهاء احتلال قطاع غزة، وبالتالي عدم مسؤوليتها عن اوضاع السكان في القطاع، لا زال الاحتلال مستمرا.

وشدد المركز على ان حصيلة عام على تنفيذ قوات الاحتلال لخطة الفصل عن غزة والانسحاب منه يظهر ارتفاع عدد الضحايا وحجم الخسائر المادية التي لحقت بالسكان المدنيين وممتلكاتهم، جراء استمرار الانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة والمنظمة لحقوق الإنسان ولقواعد القانون الدولي.

واوضح المركز ان الممارسات الاسرائيلية في قطاع غزة تؤكد ليس عدم تغير الوضع القانوني للقطاع، بل والى استمرار ممارسات الاحتلال نفسها، التي ترقى الى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية.

وذكر المركز ان قوات الاحتلال واصلت سيطرتها وتحكمها المطلق في المعابر التي تربط قطاع غزة باسرائيل او بالاراضي المصرية، وحولتها إلى وسيلة للاقتصاص من السكان المدنيين ومعاقبتهم جماعياً، وهو ما لا يقف اثره عند حدود حرمان المواطنين من حقهم في حرية التنقل والسفر، وحق المرضى في الوصول الى المستشفيات، والطلبة في الوصول الى جامعاتهم، بل وحرمتهم من امدادات الغذاء والدواء، واعاقت حركة البضائع، ما عطل فرص الانتعاش الاقتصادي في قطاع غزة.

واشار المركز الى مواصلة قوات الاحتلال حظرها المجال الجوي الفلسطيني امام حركة الطيران المدني، ما افضى الى استمرار إغلاق مطار غزة، بالإضافة الى معارضتها الشروع في بناء ميناء غزة البحري، ما حوّل قطاع غزة إلى سجن.

وبين ان هذا الوضع يهدد بحدوث كوارث إنسانية، خاصة بعد ان ترافق الحصار والإغلاق المفروض على غزة من اسرائيل مع قصف محولات الكهرباء في محطة توليد الطاقة الكهربائية، ووقف تحويلها عائدات الضرائب والمقاصة، ووقف الدول المانحة تقديمها المساعدات للسلطة الوطنية.

وحسب المركز فان حصيلة اعمال الرصد والتوثيق الميداني التي يواصلها، تظهر ان قوات الاحتلال اغتالت 362 شخصاً من بينهم 64 طفلاً واوقعت حوالي 1325 جريحاً ثلثهم من الاطفال. واوضح انها جرفت ودمرت حوالي 1556 دونماً من الاراضي الزراعية، يبلغ عدد المستفيدين من إنتاجها 7494 شخصاً، وهدمت 88 منزلاً سكنياً هدماً كلياً يقطنها 741 شخصاً من بينهم 355 طفلاً، فيما الحقت اضراراً جزئية في حوالي 741 منزلاً سكنياً يقطنها 3676 شخصاً من بينهم 1768 طفلا.

وخلص المركز الى التأكيد على ان قوات الاحتلال استهدفت السكان المدنيين ومنازلهم السكنية بشكل متعمد، واستخدمت القوة المفرطة والقوة المميتة على نطاق واسع، وواصلت ارتكاب جرائم الاغتيال والتصفية الجسدية، واستهداف المنشآت المدنية بالقصف والتدمير، دون تمييز او تناسب، فقصفت المنازل السكنية والمؤسسات العامة. وشدد على ان قوات الاحتلال ارتكبت جرائم غير مسبوقة، مستهدفة منشآت حيوية لا غنى عنها لحياة السكان، الامر الذي بدا واضحاً في قصف محطة توليد الطاقة الكهربائية، واستهداف الجسور في انحاء متفرقة من قطاع غزة، كما واصلت استهداف الاراضي الزراعية وتدمير المزروعات.

وطالب المركز المجتمع الدولي، لاسيما الاطراف السامية الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة، بالعمل على وقف جرائم الحرب الإسرائيلية، وتوفير الحماية الدولية العاجلة للسكان المدنيين في الاراضي الفلسطينية، والعمل على ملاحقة مجرمي الحرب من الإسرائيليين، ومن امروا بارتكاب هذه الجرائم وتقديمهم للمحاكمة.

شيراك: استئناف الحوار بين عباس واولمرت حاجة ملحة

■ باريس ـ اف ب: شدد الرئيس الفرنسي جاك شيراك امس الثلاثاء على «الحاجة الملحة المتمثلة باستئناف الحوار» الاسرائيلي ـ الفلسطيني على اعلى مستوى، وذلك اثناء استقباله رئيس الوزراء الكويتي الشيخ ناصر محمد الاحمد الصباح، وفق الاليزيه.

وقال الناطق باسم الرئاسة الفرنسية جيروم بونافون في ختام اللقاء الذي دام ساعة ونصف الساعة، ان شيراك «اشار الى ضرورة استئناف الحوار بين رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ورئيس الوزراء الاسرائيلي ايهود اولمرت».

واعرب اولمرت وعباس عن استعدادهما للقاء مشترك، دون تحديد اي موعد له بعد. وابدى شيراك «ترحيبه باحتمال تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية تضع تحقيق السلام هدفا لها»، بعد ان اتفقت فتح وحركة المقاومة الاسلامية (حماس) الاثنين على تشكيل حكومة وحدة وطنية تكون برئاسة اسماعيل هنية رئيس الوزراء الفلسطيني الحالي.

من جهته، قال رئيس الوزراء الكويتي الشيخ ناصر محمد الاحمد الصباح في حديث مع الصحافيين انه يأمل ان تستخدم فرنسا كل ثقلها للتوصل الى تحقيق السلام في منطقة الشرق الاوسط.

وقال ايضا ان موقف فرنسا مشرف، معربا عن الامل في ان تتمكن الحكومة الفلسطينية من العمل من اجل السلام.

واضاف ان بلاده لا توافق على ما يحصل اليوم في الاراضي الفلسطينية وما تقوم به اسرائيل تجاه الفلسطينيين، موجها الشكر لفرنسا على المواقف التي تبنتها تجاه لبنان، لا سيما في المجال العسكري عبر الدعم الذي قدمته لقوة الامم المتحدة (اليونيفيل) والمساهمة في اعادة اعمار لبنان.

وفي ما يتعلق بالعلاقات الثنائية، اعرب شيراك عن «سعادته» لانه سيلتقي امير الكويت الشيخ صباح الاحمد الصباح الذي سيقوم بزيارة رسمية الى فرنسا في نهاية العام.

واكد المسؤولان «على رغبة فرنسا والكويت في تطوير علاقات التعاون في كافة المجالات الاقتصادية والثقافية والسياسية والدفاعية»، بحسب بونافون.

فيينا تقترح دعوة عباس لحضور اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الاوروبي الجمعة

فيينا ـ اف ب: اقترحت وزيرة الخارجية النمساوية اورسولا بلاسنيك امس الثلاثاء دعوة رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية محمود عباس لحضور اجتماع مجلس وزراء خارجية دول الاتحاد الاوروبي المرتقب عقده الجمعة في بروكسل. وقالت بلاسنيك في بيان نشر في فيينا «سيكون من المثير للاهتمام ان نستمع مباشرة من الرئيس الفلسطيني كيف يقيم تطور الوضع في فلسطين» مرحبة بالاعلان عن اتفاق على برنامج حكومة وحدة وطنية فلسطينية.

وبحسب مصدر من الاتحاد الاوروبي في بروكسل فان هذا الاقتراح هو نفس المبادرة النمساوية التي اثارتها بلاسنيك خلال الاجتماع غير الرسمي لوزراء خارجية دول الاتحاد الاوروبي في لابينرانتا (فنلندا) مطلع الاسبوع.

واوضح المصدر نفسه ان «الاتحاد الاوروبي لم يتخذ اي قرار لدعوة عباس رسميا». وكان عباس ورئيس الوزراء الفلسطيني اسماعيل هنية اتفقا الاثنين على تشكيل حكومة وحدة وطنية بين فتح وحماس واعلنا عن اتفاق حول برنامجها السياسي.

وقالت بلاسنيك في بيان ان هذا الاعلان «يشكل للشعب الفلسطيني وكل المنطقة بادرة امل مشجعة. وبعد الجمود في الاسابيع الماضية، هناك حراك يسجل مجددا في الملف الاساسي في هذه المنطقة. وعلينا الاستفادة منه».

وكانت النمسا تولت الرئاسة الدورية للاتحاد الاوروبي في النصف الاول من السنة قبل تسليم الرئاسة الى فنلندا.

وكان الاتحاد الاوروبي علق مساعدته المالية بعد وصول حماس الى السلطة في اذار (مارس) طالما انها ترفض الاعتراف باسرائيل والاتفاقات الموقعة سابقا وكذلك نبذ العنف.

طالبت المسؤولين بالكف عن الادلاء بتصريحات عدائية خشية استغلالها من قبل منظمات حقوق الانسان

تل ابيب تستعد لمواجهة موجة من الدعاوى في اوروبا ضد ضباطها ووزرائها على ارتكاب جرائم حرب في لبنان وفلسطين

الناصرة ـ «القدس العربي» ـ من زهير اندراوس:

كشف النقاب امس الثلاثاء في تل ابيب عن مذكرة اعدتها وزارة الخارجية موجهة للجيش الاسرائيلي وغيره من اجهزة الدولة حثت المسؤولين على تجنب الادلاء بأي تصريحات عدائية يمكن ان تستخدم ضدهم في تأييد مزاعم عن تورطهم في استخدام مفرط للقوة في لبنان او غزة.

ووفق المراسل السياسي لصحيفة (معاريف) الاسرائيلية اوري يابلونكا، فان عشرات من ضباط الجيش وكذلك وزراء في الحكومة، قد يجدون انفسهم قريبا خلف القضبان اذا هبطوا قريبا في عدد من الدول الاوروبية.

واضافت الصحيفة ان وزارة الخارجية والنيابة العامة حذرتا من موجة دعاوى قضائية قد تستانف قريبا ضد مسؤولين اسرائيليين اطلقوا تصريحات اثناء الحرب بشكل يشتبه بمخالفته للقانون الدولي المتعلق بجرائم الحرب. وبحسب التحذير، فان منظمات حقوق انسان اجنبية، بالاضافة الى اسرائيليين وفلسطينيين، يبلورون التماسات من شانها ان تؤدي الى اصدار اوامر اعتقال في خارج البلاد لمسؤولين اسرائيليين كبار. وبين التصريحات الاشكالية التي تتناولها التحذيرات: «تطهير»، «تنظيف»، «استنزاف» قرى في جنوب لبنان.

واكدت مذكرة سرية اعدها المستشار القانوني لوزارة الخارجية ايهود كينان وقدمت مؤخرا الى مسؤولين كبار في الجيش، الى ان هناك مؤشرات على اننا في بداية معركة قضائية اعلامية غير سهلة. في الاشهر الاخيرة بذلت جهود مضاعفة من محافل خاصة ومنظمات غير حكومية مختلفة تنشط في اوروبا لجمع وتوثيق معلومات ضد اسرائيليين عن تنفيذ جرائم حرب مزعومة. وهناك انباء عن نية ليست واضحة طبيعتها وحجمها بعد لمنظمات دولية، في بلجيكا، في فرنسا والمغرب، لرفع دعاوى، او على الاقل اعداد ملفات ضد مسؤولين اسرائيليين كبار في المستويين السياسي والعسكري.

واشار مصدر في وزارة الخارجية الى ان «المقصود هو اغلب الظن تصريحات الوزراء بمن فيهم ايلي يشاي، يعقوب بن يزري وحاييم رامون، الذي استقال مؤخرا من منصبه بعد اتهامه بالتحرش الجنسي».

وادلى عدد من الضباط في الجيش الاسرائيلي بأقوال مشابهة للمراسلين العسكريين، برغم ان معظم التصريحات لم تنسب للضباط بأسمائهم. واشار كينان في رسالته الى ان معظم المادة التي تجمعها منظمات مناهضة لاسرائيل تستند الى مقابلات في وسائل الاعلام. وعليه، اوضح ان على الوزراء وضباط الجيش الكف عن استخدام التعابير التي من شأنها ان تورطهم في خارج اسرائيل.

وكشف كينان النقاب في رسالته عن ان فريقا من رجال القانون الاسرائيليين الكبار يبلور منذ الان سبل التصدي للمعركة القضائية المرتقبة. مصدر كبير في وزارة الخارجية قال ان مدير القسم الدولي في النيابة العامة للدولة، غيل ليرتوف، يترأس فريقا من الخبراء في هذه المسألة، ويجري منذ نهاية الحرب اتصالات وثيقة مع مستويات موازية في وزارات العدل لدول مختلفة في اوروبا، مثل السويد، بلجيكا وبريطانيا، في محاولة لبلورة حل متفق عليه للمشكلة.

ومضت الصحيفة قائلة ان وزارة الخارجية والنيابة العامة للدولة عقدتا اتفاقات مع مكاتب محامين جنائيين في ارجاء اوروبا لمعالجة مواضيع كبار المسؤولين الاسرائيليين، اذا ما اعتقلتهم السلطات القانونية في القارة. ونقلت عن مصدر سياسي كبير قوله: نحن على اتصال هادئ مع الاوروبيين لايجاد مخرج قانوني مشترك. وفي بريطانيا ودول اخرى غيرها لا يريدون مثل هذا التورط. المشكلة هي ان الحديث يدور عن قوانين تتيح تقديم مجرمي الحرب هناك الى المحاكمة، حتى وان كانت هذه الجرائم نفذت ظاهرا في دول اخرى.

في سياق ذي صلة ذكرت صحيفة (يديعوت احرونوت) ان وزارة الخارجية الاسرائيلية استقدمت الى اسرائيل سرا خبيرة القانون الدولي البلجيكية ميشيل هيرش للمساعدة في مواجهة موجة اتهامات متوقعة للقادة الاسرائيليين ومن بينهم اولمرت وبيرتس ودان حالوتس وضباط عسكريون اخرون بارتكاب جرائم حرب خلال الحرب على لبنان. واضافت الصحيفة ان هذه ليست المرة الاولى التي تساعد فيها المحامية المشهورة هيرش اسرائيل حيث وقفت على رأس طاقم الدفاع الذي تولى الدفاع عن اريل شارون الذي اتهم امام المحكمة البلجيكية بارتكاب مجازر صبرا وشاتيلا وكذلك تولت الدفاع عن الجنرال الاسرائيلي عاموس يارون الذي واجه اتهامات بارتكاب جرائم حرب خلال حرب لبنان الاولى ونجحت في الغاء الدعوى القضائية بعد صراع قضائي طويل.